مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور ومستقبل الأحزاب السياسية الجديدة في الجمهورية العربية السورية في بناء الوطن
اسم الكاتب: د. حسن البحري، محمد علي عباس حمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5515
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور ومستقبل الأحزاب السياسية الجديدة في الجمهورية العربية السورية في بناء الوطن

الدكتور حسن البحري *

محمد علي عباس حمد**

(تاريخ الإيداع 23 / 6 / 2020. قُبِل للنشر في 18 / 10 / 2020)

□ ملخّص □

تقوم **الأحزاب السياسية** بدور مهم في **تنظيم** الحياة السياسية المختلفة نظراً لما تتمتع به من قدرة كبيرة على تنظيم وتوعية وتثقيف وتدريب الجماعات السياسية المختلفة من منظمات مهنية ونقابية وطلابية، ويعكس وجودها صورة من صور تمتع الإنسان بحقه في التفكير والتعبير والتنظيم، وبالتالي ينظر المجتمع الدولي إلى ديمقراطية أي نظام سياسي من خلال مدى تقبل ذلك النظام لوجود الأحزاب السياسية فلا يمكن أن تقوم ديمقراطية بدون أحزاب سياسية.

وتعد **الأحزاب السياسية** من أهم مؤسسات النظام السياسي المتخصصة بالعمل السياسي، والتي تسعى إلى التغلب على التخلف وتحقيق التنمية والتحديث، حيث تلعب الأحزاب دوراً كبيراً في عملية التحول الديمقراطي وإسباغ الشرعية على نظام الحكم من خلال ما تقوم به من جهود في دفع الجماهير للمشاركة في عملية اختيار القيادات السياسية أو من خلال إدماج المواطنين في الحياة السياسية وغرس القيم الديمقراطية بينهم ورفع الوعي السياسي لديهم.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية–الديمقراطية–العملية الانتخابية–المعارضة السياسية.

* **أستاذ– كلية الحقوق– جامعة دمشق– سورية.**

** **طالب دكتوراه – قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة دمشق– سورية.**

العنوان: دمشق– مهاجرين– الجادة الرابعة.

The Role And Future Of The New Political Parties In The Syrian Arab Republic In Building The Nation

Dr. Hassan Al-Bahri *
Muhammad Ali Abbas Hamad **

(Received 23 / 6 / 2020. Accepted 18 / 10 / 2020)

□ ABSTRACT □

Political parties play an important role in organizing political life in different democratic systems because of their great ability to organize, educate, educate and train the different political groups of professional, trade union and student organizations. The internationalization of democracy in any political system through its acceptance of the existence of political parties cannot be a democracy without political parties.

Political parties are one of the most important institutions of the political system specialized in political work, which seek to overcome underdevelopment and achieve development and modernization, where parties play a major role in the process of democratization and legitimizing the system of government through its efforts to get the masses to participate in the selection process Political leaders or through the integration of citizens in political life and instill democratic values among them and raise their political awareness.

Keywords: political parties - democracy - electoral process - political opposition.

* **Professor, Faculty Of Law, Damascus University, Syria.**
** **Postgraduate Student, Public Law department, Faculty Of Law, Damascus University, Syria.**

مُقـدِّمة:

تلعب الأحزاب دوراً مهماً ومفصلياً في الدول الديمقراطية والديكتاتورية على حد سواء، فهي تمثل أحد أهم أدوات تنفيذ الديمقراطية في النموذج الأول، كما أنها تعد أحد أدوات تشريع الأنظمة الدكتاتورية، وهو الأمر الذي كشفته بعض تجارب الأحزاب الدكتاتورية التي حكمت بعض دول العالم ومنها كما في حالة حزب العمال القومي الاشتراكي الألماني الذي نشأ بين عام 1920 و1945 وتمكن من الهيمنة على السلطة في ألمانيا في عام 1933وانشاء نظام ديكتاتوري مطلق تحت زعامة أدولف هتلر.

ويرتبط وجود الأحزاب السياسية ونموها وتحقيقها لأهدافها بشكل أساسي بوجود الديمقراطية وتطورها، ولا يمكن لأي حزب أن يحقق أهدافه إلا بالوعي والتربية الوطنية أو القومية، أي يتبع لأهداف الحزب.[1]

قد ظهرت عدد من

وقد عرّف بعض الفقه الأحزاب السياسية على أنها: **تنظيمات شعبية** تستقطب الرأي العام وتستهدف تولي السلطة في الدولة. [2]

لذلك فإن الأهمية الاستثنائية للأحزاب تبرز في الديمقراطيات المعاصرة نظراً لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة.[3]

وبالتالي فهناك علاقة بين الحزب السياسي والسلطة السياسية وهي على مستويين: **المستوى الأول:** ممارسة السلطة السياسية في الدولة من قبل الحزب.

المستوى الثاني: وجود الحزب خارج السلطة السياسية ومؤسساتها كمعارضة سياسية.[4]

أهمية البحث وأهدافه:

تنطلق أهمية هذا البحث من تبيان دور الأحزاب السياسية الجديدة في المشاركة بالعملية الانتخابية والأسباب التي حالت دون قيام هذه الأحزاب بالمسؤوليات المناطة بها.

ويهدف البحث إلى دراسة قانون الأحزاب السياسية رقم 100 لعام 2011 وتوضيح أهمية وجود معارضة سياسية وطنية تحت قبة البرلمان تمارس دورها الرقابي على عمل الحكومة، والبحث في أهم المعوقات التي تقف حائلاً في وجه ممارسة هذه الأحزاب لعملها السياسي.

[1] أنظر: صالح حسين علي العبد – التعددية الحزبية ودورها في تداول السلطة – مصر – المكتب الجامعي الحديث – 2015 – ص34 – 35.

[2] د. ماجد راغب الحلو . النظم السياسية . دار الجامعة الجديدة للنشر . 2007 –ص305.

[3] محمد فايز عبد الأسعيد: قضايا علم السياسة العام، دار الطليعة، بيروت 1983 ص85.

[4] طه عمر رشيد: النظام القانوني كخرق لحقوق الإنسان . منشورات منظمة مساعدات الشعب النرويجي مطبعة خفان . السليمانية 2008 ص89.

منهجية البحث:

من أجل إعطاء الصورة الحقيقية لواقع الأحزاب السياسية وخصيصاً الجديدة في الجمهورية العربية السورية تم الاعتماد على المنهج التحليلي لأهمية هذا المنهج في بيان وتوضيح دور هذه الأحزاب في الحياة السياسية وتحليل الأحداث وصولاً إلى النتائج.

(مكان وزمان اجراء البحث: دمشق، تاريخ: 2019/11/25)

الفرع الأول: مقومات الأحزاب السياسية بعد الانتقال إلى مرحلة التعددية الحزبية

يعود تاريخ الظاهرة الحزبية في سوريا إلى الجمعيات السياسية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، والحركات الوطنية التي ظهرت نتيجة للممارسات التي قام بها الاستعمار ومنها ملاحقة قادة الأحزاب السياسية وإصدار أحكام بالإعدام بحق عدد كبير منهم، والعمل على تشكيل عدد من الأحزاب الموالية لفرنسا.[1]

وقد كان حزب الاستقلال العربي الذي نشأ في دمشق بعد دخول الجيش العربي إليها بقيادة الأمير فيصل بن الحسين في 3 أكتوبر 1918 أول حزب عربي نشأ في سوريا بعد الحرب في 5 فبراير 1919 وكان المظهر الرسمي والعلني الناطق باسم جمعية العربية الفتاة.[2]

وخلال مرحلة الانتداب الفرنسي ظهرت العديد من الأحزاب من بينها حزب الشعب الذي يعد أول حزب سياسي ينشأ في ظل الانتداب الفرنسي بزعامة الدكتور عبد الله الشهبندر وقد كان للحزب دوراً كبيراً في الثورة الوطنية الكبرى من خلال التنسيق بين رجال الحزب وقادة الثورة ومن بعه جاءت الكتلة الوطنية وكان التنظيم الأقوى آنذاك حيث مارست العمل السياسي الشرعي وشاركت في انتخابات 1928 وفاز لها 17 عضو في المجلس النيابي المكون من 69 عضو، وشارك وزيران من أعضائها في الحكومة الجديدة.[3]

وبعد الاستقلال بدأت بعض التنظيمات الحزبية بالظهور، وذلك عن طريق بعض الشخصيات السورية البارزة (مثل شكري القوتلي و سعدالله الجابري في الحزب الوطني، رشدي الكيخيا و ناظم القدسي في حزب الشعب، ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار في حزب البعث العربي الاشتراكي). [4]

حيث ظهر بالبداية حزبان الحزب الوطني و حزب الشعب (الذي نما من كتلة برلمانية عابرة في مجلس 1943 هي الكتلة القومية) الذين بقيا بالحكم حتى قيام الوحدة بين سوريا ومصر.

وظل حزب الشعب حتى عام 1958 يحرز المركز الأول في الانتخابات النيابية دون أن يتمكن من تحقيق غالبية، أما الحزب الوطني فحل ثانياً ثم تراجع للمركز الثالث بعد انتخابات 1954. [5]

الحزب الثالث والذي حقق المركز الثاني منذ انتخابات 1954 هو حزب البعث العربي الاشتراكي بالإضافة إلى عدد من الأحزاب الصغيرة مثل الحزب الشيوعي ، و الحزب السوري القومي ، وحزب التحرر العربي ، و حزب التعاون.[1]

---

[1] د. محمد رجائي ريان – الأحزاب السياسية في سوريا ودورها في الحركة الوطنية (1920–1939) – الكندي للنشر والتوزيع –اربد – الأردن – 2006 – ص25 وما بعدها.

[2] المرجع نفسه – ص65.

[3] المرجع نفسه – ص81 وما بعدها

[4] وقد تم نص في دستور 1950 على حق تأليف الأحزاب السياسية في المادة 18 منه حيث جاء فيه أن:

للسوريين حق تأليف أحزاب سياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم ديمقراطية، وينظم القانون طريقة إخبار السلطات الإدارية بتأليف الأحزاب ومراقبة مواردها.

[5] أنظر توري غوردون، السياسة السورية والعسكرية 1945 -1958 – مرجع سابق – ص51

وقد عكست نشأة الأحزاب في تلك المرحلة التعددية الموجودة في تركيبة المجتمع السوري بمختلف اتجاهاته، وجَسَّدت التعددية الحزبية وتقاربت من طرحها للمطالب وتطويرها للنظام السياسي رغم الاختلافات الموجودة بينها تبعاً لأيديولوجيتها، وظلت هذه الأحزاب موجودة على الساحة السياسية حتى قيام الجمهورية العربية المتحدة التي حُلّت الأحزاب في عهدها وتوقف العمل الحزبي، وبعد الانفصال عادت الحياة الحزبية وتخللها الكثير من الخلافات والصراع على السلطة حتى جاء عام 1971 ونُظِّم العمل الحزبي **ضمن الجبهة الوطنية التقدمية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي.** [2]

والجبهة الوطنية التقدمية : هي ائتلاف مكون من مجموعة من الأحزاب الوطنية والقومية الاشتراكية والشيوعية في سورية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، يترأس الجبهة القيادة المركزية، و ينص ميثاقها على أن تتكون من الأمناء العامين للأحزاب والمنظمات المنضوية تحت لوائها وأعضاء من حزب البعث العربي الاشتراكي، على أن يكون الأعضاء البعثيين يشكلون النصف زائد واحد من مقاعد القيادة. [3]

وظل العمل الحزبي مرتبط بالجبهة الوطنية التقدمية إلى أن صدر قانون الأحزاب رقم 100 لعام 2011 تتويجاً لسلسلة الإصلاحات التشريعية والقانونية التي قام بها المشرع والذي نظّم العمل الحزبي ضمن الأطر الديمقراطية المتعارف عليها عالمياً والمتناسبة مع التطورات التشريعية في هذه الحقبة في سبيل ترسيخ الأسس الديمقراطية ومواكبة حركة التطور القانونية والديمقراطية في العالم.

أولاً: الانتقال من مرحلة الحزب القائد للدولة والمجتمع إلى مرحلة التعددية السياسية وفق الدستور السوري لعام 2012:

نص الدستور السوري لعام 2012 على أن النظام السياسي في الدولة يقوم على مبدأ التعددية السياسية، حيث تُسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الحزبية في الحياة السياسية الوطنية وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية.[4]

وقد أكد قانون الأحزاب على حق كافة المواطنين بالمساواة في المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

وقد عرفت المادة الأولى من القانون رقم 100 لعام 2011 الحزب على أنه:

تنظيم سياسي يؤسَس وفق أحكام هذا القانون بهدف المساهمة في الحياة السياسية متخذاً الوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق ذلك.

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن هناك ثلاثة أركان يقوم عليها الحزب السياسي في الجمهورية العربية السورية.

أ . التنظيم السياسي: ويقصد به تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسياً وتكوين قيادات قادرة على تحمل المسؤوليات العامة.

---

[1] **باتريك سيل – الصراع على سوريا – دراسة للسياسة العربية بعد الحرب – 1945 – 1958 – ترجمة سميرة عبده – دار طلاس للنشر – دمشق – 1983 – ص41**

[2] **حزب البعث العربي الإشتراكي : وهو قائد الجبهة وأمينها العام يرأس القيادة المركزية للجبهة (عضو مؤسس) ، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (عضو مؤسس كحزب موحد قبل أن ينشق عنه حزب الاتحاد العربي الديمقراطي) ، الحزب الشيوعي السوري "بكداش" (عضو مؤسس كحزب موحد قبل أن ينقسم عنه الحزب الشيوعي الموحد) ، الحزب الشيوعي السوري (الموحد) "فيصل" (عضو مؤسس كحزب موحد قبل أن ينقسم عن الحزب الشيوعي) ، حزب الوحدويين الاشتراكيين (عضو مؤسس تحت اسم تنظيم الوحدويين الاشتراكيين) ، حركة الاشتراكيين العرب (عضو مؤسس كحركة واحدة قبل أن تنقسم) ، الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي ، حزب العهد الوطني ، حزب الاتحاد العربي الديمقراطي (عضو مؤسس كحزب موحد قبل أن ينشق عن حزب الاتحاد الاشتراكي العربي) ، الحزب السوري القومي الاجتماعي . أنظر: الموقع الرسمي للجبهة الوطنية التقدمية www.pnf.org.sy**

[3] **أنظر الموقع الرسمي للجبهة الوطنية التقدمية – www.pnf.org.sy**

[4] **المادة (8) من دستور السوري لعام 2012.**

ب . المساهمة في الحياة السياسية: وتعني تنشيط الحياة السياسية ومشاركة المواطنين فيها، وذلك من خلال مشاركة هذه الأحزاب بالانتخابات. [1]

ج . اتخاذ الوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق الحزب لأهدافه:

حيث يمارس الحزب نشاطه دون أن يثير العنف والقلاقل في المجتمع، وذلك عن طريق قيامه بنشر آراءه وأفكاره وبرامجه بالصحف، والإعلام عنها بالوسائل المتاحة ضمن القانون، في سبيل تحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع.

1. و الحزب السياسي وفق أحكام القانون رقم 100 لعام 2011 يلتزم بـ :[2]

أ . أحكام الدستور والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات المصدق عليها من قبل الجمهورية العربية السورية.

ب . الحفاظ على وحدة الوطن وترسيخ الوحدة الوطنية.

ج . علانيِّة مبادئه وأهدافه ووسائله ومصادر تمويله.

د . أن تتم تشكيلاته واختيار هيئاته القيادية ومباشرته لنشاطه على أسس ديمقراطية.

2. ويحظر على الأحزاب السياسية وفق هذا القانون:

أ . قيامها على أساس ديني أو مذهبي أو قبلي أو مناطقي أو على أساس التمييز بسبب العرق والجنس واللون.

ب . أن ينطوي نشاط الأحزاب على إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية أو استخدام العنف بأشكاله كافة أو التهديد به أو التحريض عليه.

ج . أن تكون فرعاً او تابعةً لحزب أو تنظيم سياسي غير سوري.

ثانياً . مقومات الأحزاب السياسية وفق قانون الأحزاب رقم 100 لعام 2011:

تقوم الأحزاب السياسية في الجمهورية العربية السورية على مجموعة من المقومات أوردها القانون وهي:

1 . التأسيس:

اشترط القانون أن يكون عدد المؤسسين (50) عضواً، والحد الأدنى لأعضاء الحزب (1000) عضو من المسجلين في سجلات الأحوال المدنية لنصف محافظات الجمهورية العربية السورية بنسبة 5% لكل محافظة.

صحيح أن هذا الشرط يبدو من صعب تحقيقه ظاهرياً إلا أن الهدف الأساسي منه هو الحد من إمكانية نشوء أحزاب صغيرة تتعارض مع مقومات المجتمع السوري (وذلك بأن تكون الأحزاب مؤسسة على أساس مناطقي أو طائفي أو عرقي أو ديني لا على أساس الهوية السورية). [3]

ومن جهة أخرى فإن عدم وجود مثل هذا الشرط سيؤدي إلى وجود عدد كبير من الأحزاب الصغيرة (على غرار ما حصل في الكثير من الدول ومن بينها العراق) وهذا ممكن أن يؤثر على العملية السياسية وبالتالي يؤثر على عملية تداول السلطة ككل.

ولكن من وجهة نظر الباحث فإن لهذا الشرط جانب سلبي وهو أنه يؤثر بشكل غير مباشر على العملية الانتخابية، وبالتالي ضياع عدد كبير من الأصوات وعزوف مناصري هذه الأحزاب عن الانتخابات.

[1] **المادة (3) من قانون الأحزاب السياسية رقم 100 لعام 2011.**

[2] **المادة (5) من قانون الأحزاب السياسية رقم 100 لعام 2011.**

[3] **المادة (8) من قانون الأحزاب السياسية رقم 100 لعام 2011.**

شروط الانتساب:[1]

أن يكون المنتسب متمتعاً بالجنسية العربية السورية منذ خمس سنوات، ومتمماً الثامنة عشر من عمره بتاريخ تقديم طلب الانتساب، متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية وغير محكوم عليه بجناية أو جنحة شائنة وغير منتسب إلى حزب آخر.[2]

من الملاحظ: أن القانون رقم 100 لعام 2011 لم يمنع أي فئة من المواطنين من الانتساب للأحزاب فكل من توافرت فيه الشروط ممكن أن ينتسب للحزب وهي شروط بسيطة تتوافر عند شريحة كبيرة من المواطنين السوريين.

2 . لجنة شؤون الأحزاب:[3]

تتألف لجنة شؤون الأحزاب من خمسة أعضاء وهي لجنة مختلطة فيها عضو من السلطة التنفيذية (وزير الداخلية رئيساً) وعضو من السلطة القضائية (قاض يسميه رئيس محكمة النقض) و ثلاثة أعضاء يسميهم رئيس الجمهورية من الشخصيات العامة المستقلة، حيث تقوم اللجنة بعدة مهام إدارية ورقابية ومحاسبية وتحدَث في وزارة الداخلية أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب والتي تتولى تسيير الأمور الإدارية للجنة.[4]

3 . الإعانات التي خصصتها الدولة للأحزاب السياسية:

تشجيعاً من الدولة على العمل الحزبي وتأسيس الأحزاب الفعالة على مستوى الحياة السياسية، قامت الدولة بتخصيص إعانات للأحزاب المرخصة، وذلك بالإضافة إلى مواردها المالية الأخرى والتي نص عليها القانون (الاشتراكات والتبرعات والهبات وعائدات استثمار أموال الحزب غير التجارية).

حيث نصت المادة (15) من قانون الأحزاب على أن تقوم لجنة شؤون الأحزاب باقتراح المبلغ الإجمالي للإعانة على مجلس الوزراء، ويدرج المبلغ ضمن مشروع الموازنة العامة للدولة و يتم توزيع الإعانة كما يلي:[5]

40% على الأحزاب وفقاً لنسب تمثيلها في مجلس الشعب، و60% وفقاً لعدد الأصوات التي حازها مرشحو الحزب بالانتخابات التشريعية بحيث لا يقل مجموع عدد الأصوات عن 3% من مجموع الأصوات.

من الملاحظ: أن أولويات إعطاء الإعانات تأتي بحسب الأحزاب الأكثر أهمية في الدولة والتي تُحدَد أهميتها من خلال الانتخابات، وهذا بدوره يؤدي إلى وجود جو من التنافس بين الأحزاب السياسية والعمل على خلق قاعدة جماهيرية لها من خلال مشاركتها في الانتخابات من أجل الوصول إلى الهدف الأساسي للحزب السياسي وهو ممارسة السلطة ومشاركتها، ولكن ومن ناحية أخرى فإن هذا الشرط ممكن أن يحرم عدد كبير من الأحزاب حديثة النشأة من الإعانات التي هي أحوج إليها من الأحزاب الكبيرة التي تحقق الشروط السابقة.

---

[1] المادة (13) من القانون رقم 100 لعام 2011.

[2] يستثنى من ذلك المشمولين بالمرسوم رقم (49) لعام (2011).

[3] المادة (8) من القانون رقم 100 لعام 2011.

[4] تختص اللجنة بعدة اختصاصات منها:

أ . البت بطلبات تأسيس الأحزاب.

ب . تعديل أنظمة الأحزاب الداخلية.

ج . اقتراح المبالغ الإجمالية لإعانة الأحزاب على مجلس الوزراء سنوياً.

ء . التصديق على التقارير السنوية التي تقدمها الأحزاب بخصوص الإعانة.

هـ . مراجعة وتفتيش دفاتر الحزب ومستنداته وإيراداته ونفقاته ومشروعية إيراداته وأوجه صرف أمواله.

و . لها أن تطلب من المحكمة وقف نشاط الحزب أو وقف تنفيذ أي من قراراته وذلك في حال وجود طلب لحل الحزب.

ي . توجيه الإنذارات للأحزاب في حال ارتكابها أي مخالفة لأحكام هذا القانون. أنظر: مواد الفصل الثاني من قانون الأحزاب السوري رقم 100 لعام 2011.

[5] المادة (16) من قانون الأحزاب رقم (100) لعام 2011.

الفرع الثاني: الضمانات القانونية لحماية الأحزاب السياسية

نص المشرع السوري في قانون الأحزاب على مجموعة من الضمانات التي تقدمها الدولة لضمان ممارسة الحزب لعمله على الوجه المطلوب وضمن أهدافه ومبادئه بحرية، ووضعت له السبل اللازمة ليتمكن الحزب السياسي من خلالها من التعبير عن رأيه بحرية.

أولاً: الضمانات التي نص عليها قانون الأحزاب السياسية رقم 100 لعام 2011:

تمثلت هذه الضمانات في أنه:

أ- أعطت الدولة من خلال قانون الأحزاب الحصانة لمقرات الحزب ومراسلاته[1] ووسائل اتصالاته حيث لا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو مصادرتها إلا بحكم قضائي.

ب- أعفت الدولة أموال الحزب المنقولة وغير المنقولة من جميع الضرائب والرسوم.[2]

ت- أعطت الدولة لكل حزب حق إصدار صحيفة واحدة وموقع إلكتروني واحد ناطقين باسمه.[3]

ث- نص القانون على أن الحزب السياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية، وله ممارسة نشاطه السياسي في اليوم التالي للموافقة على تأسيسه.[4]

ج- ألزمت الدولة وسائل الإعلام كافة تمكين الأحزاب جميعها وبالتساوي من استخدامها لنقل وجهات نظرها إلى المواطنين خلال الحملات الانتخابية.[5]

ح- أعطت الدولة للأحزاب حق ممارسة نشاطها السياسي بالأماكن العامة وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.[6]

خ- أعطت الدولة للمؤسسين في حال رفض طلبهم من قبل لجنة شؤون الأحزاب الحق في الاعتراض على قرارات اللجنة أمام محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق خلال (15) يوم من تاريخ التبليغ وعلى المحكمة أن تبت بالاعتراض خلال (60) يوم بقرار مبرم.[7]

ثانياً: حماية الأحزاب السياسية:

انطلاقاً من حرص المشرع على ضمان استقلالية الأحزاب السياسية عن المجموعات الصناعية والمالية، وباعتبار الأحزاب السياسية مؤسسات فكرية بالدرجة الأولى (هدفها ممارسة حرية الرأي والتعبير عنه) وليست مؤسسات ذات طابع تجاري تهدف إلى تحقيق الربح، لذلك فقد اعتنى المشرع بتنظيم تمويل الأحزاب السياسية من خلال إيجاد معايير للتحكم في تمويل الأحزاب، لأن عمليات التمويل ممكن أن تتيح الفرصة للفساد المالي مما يؤدي إلى تقويض المصلحة العامة من خلال تدمير نزاهة صناع السياسات واستقلاليتهم وخصخصة قراراتهم.[8]

وقد عمل المشرع السوري على حماية هذه الأحزاب من خلال الرقابة على مصادر تمويلها وحماية أموالها.

---

[1] المادة (25) من القانون 100 لعام 2011.

[2] المادة (24) من القانون 100 لعام 2011.

[3] المادة (26) من القانون 100 لعام 2011.

[4] المادة (12) من القانون 100 لعام 2011.

[5] المادة (27) من القانون 100 لعام 2011.

[6] المادة (29) من القانون 100 لعام 2011.

[7] المادة (11) من القانون 100 لعام 2011.

[8] كيفين كاساس زامورا . التمويل السياسي وأنظمة التمويل بالدولة – لمحة عامة . مؤسسة بروكنجر – جامعة كوستاريكا . 2008 ص4.

1 . مراقبة تمويل الأحزاب السياسية: [1]

تبنى المشرع السوري الاتجاه الذي يسمح للأحزاب السياسية بقبول التبرعات والهبات من الأفراد العاديين من مواطني الدولة ويمنع قبولها من الأشخاص الاعتبارية والغير سورية.[2]

وقد ألزم المشرع الأحزاب بمسك دفاتر نظامية للحسابات ويقدم كل حزب تقرير سنوي عن حسابه الختامي بالإضافة إلى الكشف السنوي الذي يتضمن ممتلكات الحزب وذلك لضمان استقلالية الحزب عن المجموعات الصناعية والتجارية والمالية وعن الضغوط التي يمكن أن تمارس من الجهات الخارجية.[3]

2 .حماية أموال الأحزاب السياسية وإضفاء صفة الأموال العامة عليها:

صان المشرع السوري أموال الأحزاب السياسية واعتبرها في حكم الأموال العامة واعتبر القانون أن القائمين على شؤون الأحزاب والعاملين فيها بحكم الموظفين العموميين.[4]

وقد نص قانون العقوبات الاقتصادية في الفقرة (ج) من المادة الأولى منه على أن الأموال العامة هي الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للدولة وللجمعيات والمنظمات الشعبية والنقابية.. إلخ.[5]

ملاحظة: على الرغم من أن قانون الأحزاب السياسية وقانون العقوبات عد أموال الحزب السياسي أموال عامة والعاملين بالحزب هم موظفين عموميين، ولكن هذا لا يغير من كون الحزب هو شخص من اشخاص القانون الخاص ذو النفع العام للمجتمع، وقد نص قانون الأحزاب السياسية على الاستثناءات التي سبق ذكرها من داعي رعاية الأحزاب السياسية وحماية أموالها وليس من جهة إسباغ صفة الشخص العام عليها. [6]

---

[1] تعتبر مشكلة تمويل الأحزاب من المشكلات الحاضرة بكثافة في المناقشات السياسية في الدول المتقدمة حيث تكمن المشكلة في أن الأحزاب السياسية تلعب دوراً كبيراً في تحديد مستقبل البلاد، فهي التي تعبر عن الآراء في المجتمع، وهي التي تطور السياسات وتقدم المقترحات، وتوفر قنوات المشاركة، وتتوسط بين المواطن والسلطة، وهي التي تقدم القيادات التنفيذية حال فوزها في الانتخابات، ومع ذلك فليس هناك ضمانات كافية لأن تؤدي الأحزاب هذه الأدوار بحيادية بعيداً عن تأثير الممولين الذين لهم مصالح قد تتعارض مع المصلحة العامة أو مع مصلحة غالبية جماهير الشعب، وهو ما يثير إشكالية كبرى وتساؤلات حول مدى استقلالية الأحزاب التي تعتمد بشكل مباشر على دعم القطاع الخاص. لمزيد من المعلومات أنظر:

Jess garland. deal or no deal: how to put an end to party funding scandals – electoral reform society – uk – February 2015 – p4.

[2] أنظر الفقرة (د) من المادة (14) من قانون الأحزاب رقم 100 لعام 2011.

[3] المادة (21-22-23) من قانون الأحزاب رقم 100 لعام 2011.

[4] المادة (3) من قانون العقوبات السوري رقم 148 لعام 1949 وتعديلاته

[5] تتبنى معظم دول الاتحاد الأوروبي شكلاً من أشكال التمويل الحكومي للأحزاب، وتتلقى الأطراف في أغلب الدول الأعضاء شكلاً من أشكال التمويل العام غير المباشر، كما توجد معايير محددة للتمويل الحكومي للأحزاب في جميع دول الاتحاد الأوروبي، حيث تحظر معظم الدول الأوروبية تلقي أموال من أنواع معينة من المانحين، كما تلزَم الأحزاب السياسية في جميع الدول الأعضاء بنشر بياناتها المالية للجمهور باستثناء مالطا واسبانيا، والأحزاب التي لا تلتزم بالانصياع لهذه القواعد تتعرض لعقوبات الغرامة والمصادرة والسجن للقيادات. أنظر

European parliament - party financing and referendum campaign in eu member states – 2015 – p14.

[6] د. محمد ابراهيم خيري الوكيل . دور القضاء الإداري والدستور في إرساء مؤسسات المجتمع المدني . دار الفكر العربي للنشر . الاسكندرية . 2007 ص487.

الفرع الثالث: دور الأحزاب السياسية الوطنية (المعارضة) في عملية تداول السلطة في الجمهورية العربية السورية:

تكمن قوة المعارضة السياسية في بلد ما بقوة الأحزاب الموجودة على ساحتها السياسية وذلك من خلال الدور الرقابي الذي تمارسه داخل أروقة البرلمان، من خلال رقابتها على عمل السلطة الحاكمة وتقويمها.[1]

وفي سوريا لم يكن للمعارضة أثراً بارزاً في الحياة السياسية السورية وخصوصاً في مجال العمل البرلماني.

فقد برزت المعارضة الحزبية في سوريا بعد الاستقلال وتمثلت بعدة أحزاب لم يستطع أي منها الحصول على الأغلبية مثل حزب الشعب والحزب الوطني وحزب البعث، **حيث أن نسبة المستقلين في جميع البرلمانات السورية وحتى عام 1964 كانت هي الأكبر**، وغالباً ما كانوا يتوزعون بين من ينضم للكتل الحزبية أو من يؤسس كتلاً مستقلة، إلى أن حقق حزب البعث العربي الاشتراكي الأغلبية في البرلمان وانضوت معظم الأحزاب تحت قيادته مما أدى إلى تضاؤل أعداد المستقلين في البرلمان من جهة وغياب الأحزاب المعارضة عن البرلمان.

وحتى بعد صدور دستور 2012 ووضع قانون لتنظيم الأحزاب لم تشهد الساحة السياسية أحزاب معارضة لها تأثيرها على مستوى العمل البرلماني أو السياسي، رغم وجود بعض الأصوات الحزبية في البرلمان والوزارة مثل الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير، وبعض المستقلين ولكن يبقى عدد هذه الأصوات قليل وليس له فاعلية تذكر أمام الأغلبية البرلمانية [2].

فالحديث عن وجود معارضة قوية في البرلمان منظمة وشرعية يقودها حزب أو عدة أحزاب ما يزال باكراً فالأحزاب الموجودة على الساحة السياسية[3]، لم تستطع أن تؤسس لنفسها قاعدة شعبية تستطيع الارتكاز عليها في الانتخابات، فهي أحزاب ليس لها فاعلية سياسية تُذكر على أرض الواقع وحتى في المجال الانتخابي لم يكن لها أي حملة انتخابية ولم تمارس الدور الذي يجب أن تمارسه كمعارضة سياسية.

حيث لم يُلحظ وجود حملات انتخابية ذات طبيعة برامجية أو سياسية، فمشاركة معظم الأحزاب وخصوصاً الجديدة كانت مشاركة خجولة من حيث عدد المرشحين، بل إن فوز جميع مرشحي هذه الأحزاب لم يكن ليمنحهم الأغلبية في مجلس الشعب.

إن مراجعة ما طرحته أغلبية المرشحين (المستقلين وممثلي الأحزاب) من شعارات وبرامج، تظهر أن أغلب هذه الشعارات كانت شعارات عامة ولم ترتق إلى ما كان متوقعاً من أول انتخابات تجري بعد صدور قانون الأحزاب.

وفي ظل غياب برامج المرشحين بشأن قضايا الإصلاح السياسي أو مواقفهم بشأن الكيفية التي يجب أن تكون عليها إدارة البلاد، ركزت الحملات الانتخابية على صفات المرشحين ومؤهلاتهم، وقدرتهم على حمل هموم المواطنين ومشاكلهم وإيصال صوتهم إلى مؤسسات الحكم.

ومن ناحية أخرى تحتاج هذه الأحزاب إلى دعم معنوي شعبي سواء من قبل الدولة أو من قبل الشعب، وذلك من أجل وضعها في مكانها المناسب في العملية الانتخابية، والعمل على تنظيمها ومحاولة جذبها إلى الحياة السياسية، (من

---

[1] بلال أمين زين الدين – الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة – الإسكندرية – دار الفكر الجامعي – 2013 – ص42.

[2] الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير تأسست في 9 مارس 2011 في دمشق ، وهي ائتلاف يضم الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الإرادة الشعبية. وضعت في ميثاقها الوطني، إطلاق الحريات العامة وبدء حوار وطني والعمل على صياغة دستور جديد.

شاركت الجبهة في انتخابات 2012 وحققت المركز الثاني بعد قائمة الجبهة التقدمية الوطنية بان حققت 5 مقاعد.

[3] هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي ، الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير ، تيار بناء الدولة السورية ، الحزب الجمهوري السوري ، الحزب السوري القومي الاجتماعي ، الحزب الوطني السوري الجديد ، حركة العدالة والبناء ، حزب الحداثة والديمقراطية لسورية ، تيار الوسط ، حزب الشعب الحر ، حزب النهضة الوطني الديموقراطي ، حزب سوريا الوطن ، حزب الشباب الوطني السوري ، الحزب الديموقراطي السوري ، مقال منشور في 7 حزيران 2005 sitemanger@tharwproject.com

خلال الانتخابات البلدية مثلا بتخصيص عدد من المقاعد للأحزاب الجديدة[1])، وذلك من أجل أن تكون بداية لإدخالها المعترك السياسي، وتهيئتها لتكون قادرة على الدخول في البرلمان وممارسة دورها في الرقابة على أعمال السلطة .

وللمعارضة السياسية في سوريا أزماتها وإشكالياتها العديدة بل وقصوراتها في ميادين عديدة، والمطلوب من هذه المعارضة أن تحافظ على أخلاقياتها في العمل السياسي وأن ترتقي بقدرتها على التعامل مع معطيات الوضع الداخلي واستحقاقاته.

وبشكل عام يجب على المعارضة السورية الوطنية من أحزاب وقوى سياسية جديدة أو قديمة ان تتحمل مسؤولياتها وتقوم بها من خلال: [2]

أ . إحداث أساليب جديدة للعمل السياسي والانفتاح الواسع على المجتمع السوري وعدم الانجرار وراء الضغوط الخارجية على سورية.

ب . تجاوز حالة الانقسام والخلافات بغية الارتقاء بالعمل السياسي.

ج . توحيد الرأي العام حول أهداف إصلاحية وطنية واضحة.

ء . أن تعمل الأحزاب الصغيرة ذات الرؤى والاتجاهات السياسية المتقاربة على الاندماج فيما بينها لتقوية موقعها في الحياة السياسية السورية.

ومما لا شك فيه أن الصالح العام يتطلب وجود معارضة قوية بإمكانها ممارسة الرقابة على الأحزاب أو الحزب الحاكم، كما أنه من مصلحة الحزب الحاكم نفسه أن تكون هناك معارضة قوية تراقبه وتمنعه من إساءة استعمال السلطة، وتدفعه إلى اليقظة والنشاط الدؤوب، لأن غياب المعارضة القوية، من شأنه أن يؤدي إلى خمول الحكومة وتقاعسها في التكفل بانشغالات المواطن [3].

أولاً: تأثير الأحزاب السياسية على العملية الانتخابية:

ساهم ضعف الأحزاب السياسية السورية الجديدة في عدم تأديتها الدور المطلوب في العملية الانتخابية، فظلت معظم الترشيحات داخل هذه الأحزاب على المستوى الفردي ولم ترتقي لأن يكون لكل حزب أو مجموعة أحزاب قائمة واحدة بل كانت قوائم وتجمعات المستقلين هي الغالبة، فيما عدا قائمة الوحدة الوطنية والتي ضمت أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية ونالت النصيب الأعلى من الأصوات.

ويعزى ذلك إلى حداثة نشأة هذه الأحزاب وعدم وجود الوقت الكافي بين نشأتها والانتخابات لتنشر مبادئها وأفكارها وأهدافها والإعلان عنها لتشكيل أو إيجاد قاعدة شعبية لها تدعمها في الانتخابات.

وقد وصل عدد الأحزاب الجديدة المرخصة التي تم تأسيسها بعد صدور قانون الأحزاب السياسية إلى أكثر من تسعة أحزاب وهي:[4]

1. حزب الشباب الوطني السوري الأمين العام ماهر مرهج
2. حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية الأمين العام بروين ابراهيم

---

[1](حزب الإرادة الشعبية –الحزب الديمقراطي السوري – حزب التضامن العربي الديمقراطي – حزب التضامن العربي السوري –حزب التنمية الوطني – حزب الشباب الوطني السوري – حزب الطليعة الديمقراطي– حزب الشباب للعدالة والتنمية).

[2] حازم نهار . مسارات السلطة والمعارضة في سورية . نقد الرؤى والممارسات . سلسلة قضايا الإصلاح (22) – الناشر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان . ط1 . 2009 . ص35.

[3] د– محمود عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، مصر1994– ص336

[44] مقال بعنوان: الأحزاب الجديدة في سورية.. محاولات سياسية.. تبحث عن ملامح – منشور على موقع -http://www.dp news.com/aswatsouria

3. حزب سوريا الوطن الأمين العام مجد نيازي لغاية 2019/3/18
4. حزب الطليعة الديمقراطي الأمين العام نوفل نوفل
5. حزب التضامن العربي الديمقراطي الأمين العام ماهر شحود
6. حزب التنمية الوطني الأمين العام ايناس فؤاد الجمال
7. حزب التضامن الأمين العام محمد سمير أبو قاسم
8. الحزب الديمقراطي السوري الأمين العام احمد مصطفى كوسا
9. حزب الشعب الأمين العام نواف عبد العزيز ملحم

ثانياً: العوامل التي يتوقف عليها مستقبل الحياة الحزبية في سوريا:

هناك عوامل أساسية تؤثر في التعددية الحزبية في أي مجتمع وهي التي تحدد مدى إمكانية نضج هذه التعددية من عدمه.

حيث يتوقف مستقبل الحياة الحزبية في سوريا على مجموعة من الأطر والعوامل منها ما يلي:

1 . الإطار الدستوري والقانوني: في مقدمة هذه العوامل الإطار الدستوري والقانوني الذي تنشط الأحزاب السياسية في إطاره، والذي تمثّل بدستور 2012 وقانون الأحزاب، والذي تم النص من خلالهما على التعددية الحزبية وحق الأحزاب في ممارسة نشاطها دون قيد أو شرط.

ومن ناحية أخرى الاعتراف بحق المواطنين في حرية الرأي والدعوة لها وحقهم في التنظيم والتظاهر ودعوة الآخرين إلى الانضمام لأحزابهم، وتوفير الشروط المجتمعية لممارسة عمل سياسي جماهيري متحرر من القيود.

2 . طبيعة العلاقة بين الأحزاب القائمة: فإذا كانت هذه العلاقة تعاونية فسوف تساعد على نضج التجربة الحزبية الجديدة، والعكس صحيح إذا حدث تناحر وتنافس بين الأحزاب الجديدة فسوف تنال الصراعات بينها على الكثير من وقتها التي من المفترض توجيهه إلى الجماهير.

وقد تميزت أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وعلى رأسها حزب البعث العربي الاشتراكي بالعلاقة التعاونية فيما بينها وتوجيه جل وقتها إلى الجماهير وهذا ما أدى إلى نضج العملية السياسية وذلك كان واضحاً من خلال الانتخابات التشريعية لمجلس الشعب لعام 2020 وما قبلها.

أما الأحزاب الجديدة فقد غاب عنها سمة التحالف فيما بينها، وعلى الرغم من عدم حدوث أي صراع بين الأحزاب على السلطة فإنه لم يلاحظ أن هناك خطاب سياسي وطني يذكر موجه للجماهير، علماً ان هذه الأحزاب بأمس الحاجة لمثل هذا الخطاب من أجل رفد هم بكوادر جديدة وتوسيع قاعدة الحزب الشعبية.

3 . مدى توافر المقومات الأساسية للأحزاب الجديدة: ويدخل أيضا في دائرة العوامل المؤثرة في التعددية الحزبية سلباً وإيجاباً مدى توافر المقومات الأساسية لأي حزب والتي لا يمكن بدونها اعتباره حزباً حقيقياً، مثل البرنامج السياسي والكادر السياسي وشبكة العلاقات الجماهيرية والانتشار الجغرافي بما يؤكد أنه يعبر بالفعل عن قوى اجتماعية محددة في المجتمع.

أيضا تعتبر القدرات المالية والمقرَّات الحزبية من المقومات الأساسية المطلوبة لأي حزب.

فهناك العديد من الأحزاب لن تستطع أن ترى النور بسبب قلة الموارد المالية المطلوبة أو توفير المقرَّات الحزبية.

ويضاف إلى ما سبق البنية التنظيمية، فأغلب الأحزاب الجديدة لا تمتلك بنية تنظيمية مؤسسية واضحة، فلا يوجد لها تمثيل في المحافظات، ولا تستطيع أن تقدم مرشحين عنها في أغلب الدوائر.

تتمثل قوة حزب البعث العربي الاشتراكي بالقاعدة الشعبية الكبيرة والتي انعكست على أعداد المنتسبين إلى أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية عموماً وحزب البعث العربي الاشتراكي خصوصاً، كونها أحزاب عريقة وذات تاريخ نضالي كبير.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أثر الانتشار الجغرافي لحزب البعث العربي الاشتراكي في جميع المحافظات السورية بشكل إيجابي على أداء الحزب وخصوصاً أثناء فترة الانتخابات.

4. **التماسك والالتزام الحزبي:** وهى من أهم العوامل التي يتوقف عليها مستقبل الأحزاب الجديدة.

فالانشقاقات أو الانقسامات أحد السمات التي تؤدي إلى ضعف الأحزاب، ذلك أنه ليس لها خريطة مستقرة، وانما على الدوام تجد إضافات لتلك الخريطة بقيام أحزاب جديدة تشمل في الأغلب أعضاء وقيادات انشقوا على أحزابهم الأصلية.

تتميز الأحزاب القديمة بأنها أحزاب متماسكة ويعزى ذلك إلى وجود بناء تنظيمي قوي تقوده كوادر مدربة جيداً على صنع القرارات الداخلية، أما بالنسبة للأحزاب الجديدة فلا تزال تجربتها حديثة وتحتاج إلى فترة من الزمن لصقلها من خلال إيجاد آليات فاعلة للتواصل مع الجماهير والعمل على تطوير وتغيير خطابها السياسي وإيصاله بالوسائل المتاحة إلى الجماهير.

5. **الديمقراطية الداخلية (آلية إدارة الصراع الداخلي في الحزب):** تتسم أغلب الأحزاب بغياب أو تراجع الممارسة الديمقراطية الداخلية فيها، على نحو ما يتضح من طريقة صنع القرار الداخلي بها.

ولا شك في أن الأحزاب كمؤسسات للتنشئة السياسية واعداد الكوادر و"حكومات ظل" لا يمكن أن تقوم بدورها أو تمارس نشاطها بحيوية من دون التدريب على صناعة القرار بشكل ديمقراطي.

وتُقاس الديمقراطية داخل الأحزاب بعدد من المؤشرات، منها: البناء التنظيمي، وعملية صنع القرار الحزبي، ودوران النخبة الحزبية، وادارة الصراع داخلها.

6. **مدى قدرة الأحزاب الجديدة و القديمة على التواصل مع الجماهير و التمايز في البرامج:** فأحزاب المعارضة مثل (الحزب الوطني وحزب الشعب وحزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية) لم يكن لها فاعلية التواصل مع الجماهير من خلال وسائل الإعلام و العمل السياسي الجماهيري فكانت عضويتها محدودة ونفوذها السياسي محدود.

وهذه الأحزاب تواجه الآن تحدياً كبيراً يتمثل في مدى قدرتها علي كسب عضوية جديدة وخاصة من الشباب، الذين يمكن من خلال كسبهم لعضويتها أن تؤدي إلى زيادة نفوذها في المجتمع وتوسيع نشاطها ليشمل كل أنحاء سوريا، ويتطلب مواجهة هذا التحدي أن تغيِّر هذه الأحزاب من خطابها السياسي ليطرح حلولاً حقيقية لمشاكل المجتمع السوري.

أما الأحزاب التي لا تملك رؤية سياسية متكاملة ولا تعبِّر عن قوى اجتماعية محددة ولا يتوافر لها العدد الكافي من الكوادر السياسية يجب إعادة النظر بتوجهاتها وطريقة عملها التي يجب أن تتناسب مع تطورات الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي فمن المرجح أنها سوف تتلاشى مع مرور الزمن كون المرحلة القادمة تحتاج إلى وجود أحزاب فاعلة قادرة على الوصول إلى السلطة وممارسة العمل الحزبي بشكل قويم، والأهم من ذلك أن يكون هناك أحزاب ذات فكر وطني قادرة على تشكيل معارضة وطنية تتكاتف من أجل أخذ دورها الحقيقي في بناء وتطوير الوطن.

وعموماً يمكن القول أنَّ المرحلة القادمة في سوريا ستشهد تطوراً إيجابياً، لتوافر العوامل المشجعة على نضج التعددية الحزبية وزيادة عدد الأحزاب القادرة على المنافسة على تداول السلطة.

ومن وجهة نظر الباحث فإن الأحزاب القديمة اليوم بحاجة إلى تجديد خطابها الوطني بما يتناسب والمرحلة القادمة من خلال توجيه هذا الخطاب إلى الأجيال الصاعدة وتوعيتها ورسم خارطة عمل مستقبلية، ومن أجل ذلك يجب الاستفادة

من وسائل الإعلام المتاحة قدر الإمكان للعمل على نشر الثقافة الحزبية ومحاولة إيصالها إلى أكبر شريحة ممكنة في المجتمع وهذا سيساعد على تنمية الرأي العام والتعبير عنه في القضايا الرئيسية كوسيط بين الفرد والدولة.

ومن جهة أخرى فإنه يجب أن يكون للأحزاب ككل والأحزاب القديمة بشكل خاص دور في عملية مكافحة الفساد وذلك من خلال تدريب وتخريج أفراد على المستوى الوطني من بين كوادرها وتزويدهم بالمعرفة والخبرة اللازمة لتولي الوظائف العامة أو الدفع بهم إلى انتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية وهذا يؤدي إلى تدعيم الوحدة الوطنية وتعزيز الشعور الوطني.

فالأحزاب السياسية يجب أن تتسم بدور رقابي وتقويمي وإشرافي توجيهي، وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تراجع هذا الدور لدى الأحزاب القديمة وغيابه عند الأحزاب الجديدة ونستطيع أن نبرر ذلك بسبب الأزمة التي تعيشها الجمهورية العربية السورية منذ سنوات.

ملاحظات عامة على تشكيل الأحزاب الجديدة:

هناك العديد من الملاحظات على تشكيل الأحزاب الحديثة النشأة من بينها ما يلي:

1. غياب خيار التحالف والاندماج بين الأحزاب: فعلى الرغم من أن الأحزاب التي نشأت حديثاً هي الأكثر عدداً، ولكن إلى الآن لم تستطع هذه الأحزاب أن تشكل قوة سياسية مهيأة لتداول السلطة وأخذ دورها كمعارضة بالشكل الذي يجب عليه أن تكون، ذلك أنَّ معظم هذه الأحزاب هي أحزاب صغيرة ليس لها قاعدة شعبية تقدر من خلالها أن تصل إلى السلطة، لذلك من الممكن حل هذه الأمور عن طريق التحالفات.

حيث أن فرصة التحالف كبيرة جداً بين الأحزاب المتشابهة بالرؤى وذلك على غرار الجبهة الوطنية التقدمية.

فتحالف الأحزاب سيساعد على تقويتها وقدرتها على ممارسة التأثير على السلطة، حيث أن تقوية العمل السياسي في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر الباحث مرهون بأمرين: إعمال القواعد التنظيمية للوصول إلى عدد مناسب من الأحزاب يتناسب والفكر السياسي في الجمهورية العربية السورية، وتعديل التشريع بما يجعل الانتخاب بنظام القوائم الحزبية غير المشروطة بنسبة تسمح بتمثيل الأحزاب، بحيث يعاد النظر في رخصة الأحزاب السياسية التي لا تمثل بشكل حقيقي بعد ثلاث دورات انتخابية.

2. التشابه الكبير في البرامج والأسماء والشعارات: جاءت معظم الأحزاب الجديدة متشابهة في شعاراتها (الوحدة، الحرية، العدالة، الوطنية، القومية) ومفردات أسمائها (الشباب، التنمية، الديمقراطية)... . الخ.

كما أن هذا التشابه انصرف أيضا إلى البرامج الخاصة بها، وباستثناء حالات الاختلاف الأيديولوجي في قليل من الأحزاب، فإن أغلبها تتبنى برامج متشابهة في خطوطها العامة.

وبتحليل برامج وأهداف وشعارات الأحزاب الجديدة يصعب التمييز بينها، فجميعها تتفق على مجموعة من القواسم المشتركة، والاختلاف يكون في تفاصيل جزئية أو سياسات فرعية، ولا يوجد لديها الوضوح في معنى البرنامج، ولا تميز بين البرنامج والشعار أو السياسات التفصيلية لها أو التي سوف تتبناها في المستقبل.

وذلك مرده أن المشهد السياسي لم يستطع إلى الآن إفراز تعددية مبنية على برامج انتخابية متمايزة، فالبرامج أساسية في طبيعة التعاقدات التي تجمع بين المرشح والناخب، فالناخبين لا يصوتون على البرامج الانتخابية بقدر ما يصوتون على الأشخاص.

على سبيل المثال شارك حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية في انتخابات مجلس الشعب لعام 2020 من خلال مرشحه الوحيد (الأمين العام للحزب) وكان التركيز على شخص المرشح دون التركيز على برامج الحزب وأهدافه.

الخاتمة:

من خلال واقع الأحزاب السياسية الجديدة ومسارها يتضح وجود أزمة تتمثل في عدم الحضور السياسي لها، وعدم قدرتها جميعاً على جذب اهتمام المواطنين حتى هذه اللحظات.

لذلك فإنه لا بدَّ من الاهتمام ببرامج الأحزاب الجديدة والقديمة، وأن تكون هناك مراجعة شاملة لمسيرة الأحزاب السورية، لأن العبرة ليس بالكم، ولكن بالتأثير في الحياة السياسية، ومدى شعبية هذه الأحزاب والتحامها بالمواطنين، وعلى أن يقوم كل حزب بهذه المراجعة الذاتية لأن المرحلة القادمة سوف تُهمِّش أي صور حزبية لا تعبِّر عن الشعب.

وعلى الرغم من أن الأحزاب الجديدة تتميز بطابعها الحديث وتوجهها الليبرالي الاجتماعي العام، إلا أنه ما يعيبها إلى الآن أنه لم يظهر بَعد مدى وجودها على أرض الواقع.

لذلك من المهم أن تكون الأحزاب سواء القديمة أو الجديدة أو التي مازالت تحت التأسيس واضحة وشفافة في كل ما يتعلق بمبادئها وتمويلها وسبل دعمها للجماهير وعلاقتها بالدولة، وبالعلاقات الخارجية التي لا تؤذي سياسة سوريا خارجياً، ولا تتعارض مع مستقبلها في المنطقة.

النتائج و المناقشة:

1. أدى ضعف المعارضة البرلمانية وعدم وجود حزب أو تكتلات حزبية تُنافس الأغلبية في كثير من الأحيان إلى عدم تفعيل أدوات الرقابة التي تمتلكها السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية.

2. لم يكن للأحزاب السياسية وخصوصاً حديثة النشأة تأثير يُذكر في المشاركة السياسية سواء بالنسبة لانتخابات رئاسة الجمهورية أو انتخابات مجلس الشعب أو المجالس المحلية لعدة أسباب:

3. تأثير النظام الانتخابي المتبع بشكل غير مباشر على هذه الأحزاب، فالأخذ بنظام تزكية المرشح الرئاسي من قبل عدد من أعضاء مجلس الشعب أثر على ترشيحات الأحزاب كون معظمها لم يستطع أن يحقق نسبة تمثيل في البرلمان تخولها تحقيق العدد المطلوب في التزكية ليستطيع المرشح الرئاسي خوض الانتخابات ومن جهة ثانية أدى نظام الأغلبية البسيطة المطبق على انتخابات مجلس الشعب إلى الحد من وصول معظم هذه الأحزاب إلى مجلس الشعب.

4. قلة الوعي السياسي لأهمية وجود الأحزاب السياسية، والتقليل من دورها في المشاركة السياسية من جهة وعدم وجود برامج واضحة لهذه الأحزاب.

5. عدم وجود حزب أو مجموعة أحزاب وقوى متحالفة تنافس التحالف الموجود على الساحة السياسية والمتمثل بالجبهة الوطنية التقدمية والذي يحوز في كل انتخابات نيابية على الأغلبية البرلمانية.

الاستنتاجات و التوصيات:

1. نصت الفقرة (1) من المادة الخامسة من الأحكام التمهيدية من قانون الأحزاب السياسية الألماني على أنه إذا قامت السلطة العامة بتوفير مرافق أو أي خدمة عامة لاستعمالها من قبل أي حزب سياسي وجب عليها أن توفر نفس المعاملة للأحزاب الأخرى.

التوصية بإيراد نص في قانون الأحزاب بمعاملة جميع الأحزاب بشكل عادل.

2. بما أن القانون السوري قدم ضمانات لحماية حرية التعبير عن الرأي والاجتماع فلذلك نوصي بإيراد نص ضمن قانون الأحزاب السياسية يجرم إعاقة تكوين الأحزاب السياسية أو الانضمام.

3. من الملاحظ أن قانون الأحزاب لم ينص على إيجاد لجان لمراقبة الحسابات المصرفية للأحزاب السياسية والتحقق من حالات عدم الكسب المشروع للنواب بمقتضى وظائفهم لذلك نوصي بتدعيم مبدأ الشفافية فيما يتعلق بتمويل الأحزاب السياسية من خلال إنشاء لجنة متخصصة لهذا الغرض وذلك على غرار اللجنة الوطنية الفرنسية لمحاسبات الحملة الانتخابية وأشكال التمويل ولجنة الشفافية الفرنسية في الحياة السياسية.

4. لم يأت قانون الأحزاب السوري على ذكر ضرورة وجود نظام أساسي للحزب يتضمن توصيفاً لهيكلية الحزب بمختلف هيئاته ومجالسه وفروعه ومصالحه وأقسامه وصلاحيات كل جهة من هذه الجهات، ولم يعرِّف القانون النظام الداخلي للحزب وماهيَّته من حيث ضرورة النص على نظام الجلسات ونصابها وكيفية تبوُّء المسؤولين في الحزب مناصبهم.

References:

Books And General Writings:

1. Patrick Seale, The Conflict over Syria, A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1958, translated by Samira Abdo, Tlass Publishing House, Damascus, 1983.
2. Bilal Amin Zein El-Din - Political Parties from the Perspective of Contemporary Democracy - Alexandria - University Thought House - 2013.
3. Tory Gordon, Syrian Politics and Military 1945-1958, The Graduate Institute of Global Affairs at Ohio State University, 1961.
4. Hazem Nahar - Paths of Power and the Opposition in Syria - Criticism of Visions and Practices - Series of Reform Issues (22), published by the Cairo Institute for Human Rights Studies - Edition 1 - 2009.
5. Saleh Hussein Ali Al-Abed - Party pluralism and its role in the circulation of power - Egypt - Modern University Office - 2015.
6. Taha Omar Rashid: The Legal System as a Violation of Human Rights - Publications of the Norwegian People's Aid Organization, Khvan Press - Sulaymaniyah 2008
7. Kevin Casas Zamora - Political Finance and State Funding Systems, Overview - Brookings Institution, University of Costa Rica - 2008.
8. Dr. Majed Ragheb El-Helou, Political Systems, New University Publishing House, Alexandria, 2007.
9. Dr. Muhammad Ibrahim Khairy Al-Wakeel - The role of the administrative judiciary and the constitution in establishing civil society institutions - Arab Thought Publishing House - Alexandria - 2007.
10. Muhammad Fayez Abdel-Said, Issues of the Science of General Politics, Dar Al-Taleea, Beirut 1983.
11. Mahmoud Atef Al-Banna, Mediator in Political Systems, Second Edition, Arab Thought House, Egypt, 1994.
12. Dr. Muhammad Rajai Rayyan - Political Parties in Syria and their Role in the National Movement (1920-1939) - Al-Kindi for Publishing and Distribution - Irbid - Jordan - 2006.

Foreign References:

1. Jess garland. deal or no deal: how to put an end to party funding scandals – electoral reform society – uk – February 2015.
2. European parliament - party financing and referendum campaign in eu member states – 2015.

الدساتير والقوانين:

1. دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.
2. قانون الأحزاب السياسية رقم 100 لعام 2011.
3. قانون العقوبات السوري رقم 148 لعام 1949 وتعديلاته

المقالات الموجودة على مواقع الانترنت

1. الموقع الرسمي للجبهة الوطنية التقدمية <http:// www.pnf.org.sy>
2. موقع أصوات سوريا <>http://www.dp-news.com/aswatsouria